

موجز اقتصادي

● أعلنت «الهيئة المنظمة للاتصالات في لبنان» أنها وفقاً لأحكام قانون الاتصالات الرقمي 431/2002، واستناداً إلى قرار وزير الاتصالات رقم 1/623 «ستبدأ بتطبيق نظام الموافقة على المعدات الصادر عنها»، موضحةً في تعميم أمس، أنه «بناءً عليه، ستخضع كافة أنواع معدات الاتصالات التي سيتم توفيرها وبيعها وتوزيعها واستخدامها في لبنان إلى أحكام هذا النظام حصرياً، ابتداءً من تاريخ 12/10/2013 ضمناً، ومن بينها إجراءات الاستيراد والتصنيع وشهادات الموافقة على المعدات كما حدتها الهيئة». ودعت «جميع مستوردي ومصنعي معدات الاتصالات المرخص لهم و/أو المستوردين الراغبين في طرح معداتهم على أنواعها للبيع في السوق اللبناني، وكذلك جميع مقدمي خدمات الاتصال المرخص لهم من قبل وزارة الاتصالات المسارعة إلى الاتصال بالهيئة للاطلاع على آليات العمل الجديدة وفقاً للأحكام المنصوص عليها، وذلك حرصاً على تسهيل أعمالهم وحفظاً على حسن سير العمل ولضمان استقرار وتقدير سوق معدات الاتصالات الحيوي في لبنان».